



الأمم المتحدة
دائرة الإعلام

For information – not an official document Zur Information – kein offizielles Dokument Pour information – document sans caractère officiel للعلم فقط – وثيقة غير رسمية

يحظر نشره قبل: ٢ آذار/مارس ٢٠١١
الساعة ١١/٠٠ بتوقيت وسط أوروبا

البيان الصحفي رقم ١
Press Release No. 1

رسالة من الرئيس



إنّ مراقبة المخدّرات أمرٌ يعيننا جميعاً. فالمجتمعُ المدني والعائلات والأفراد بحاجة إلى الحماية من الآثار السلبية لتعاطي المخدّرات والاتجار بها. كما إنّنا بحاجة إلى الحصول على العقاقير المشروعة، أي الأدوية الضرورية للتخفيف من الآلام والمعاناة وعلاج الأمراض الأخرى. وهذان الهدفان وثيقا الصلة أحدهما بالآخر ويحظيان باتفاق المجتمع الدولي المتجسّد في الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدّرات. وهناك توازن دقيق يجب الحفاظ عليه بين ضمان الحصول على تلك الأدوية على أساس من العدل والإنصاف وضمن عدم تسريب تلك المواد لاستعمالها في أغراض غير مشروعة.

وفي الوقت الذي يتزايد فيه حجم العقاقير المستخدمة في الأغراض الطبية والعلمية على المستوى العالمي، فإنّ توزيع الاستهلاك يختلف باختلاف مناطق العالم. ففي الكثير من البلدان، لا تتوافر الأدوية اللازمة لعلاج الأمراض بسهولة. وذلك وضع لا بدّ أن يتغيّر. فعلى الحكومات أن تحدد وتزيل الحواجز التي تحول دون توافر الأدوية من أجل منع المعاناة التي يمكن تجنبها. وقد لفتت الهيئة انتباه الحكومات إلى هذه المسألة في ملحق خاص بتقريرها.

إنّ تنفيذ الاتفاقيات بنجاح يكاد يكون كاملاً في منع تسريب المواد الخاضعة للمراقبة على المستوى الدولي. بيد أنّ التسريب ما زال متواصلاً على المستوى الوطني. واستخدام المخدّرات غير المشروعة مسألةٌ يجب تناولها من منظوري العرض والطلب على السواء. بيد أنّ من الأهمية بمكان أن لا تؤدي جهود منع استخدام المخدّرات والاتجار بها على نحو غير مشروع إلى الحدّ من توافر المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض المشروعة. وينطبق ذلك أيضاً على السلائف الكيميائية المستخدمة في صنع المخدّرات على نحو غير مشروع. فتلك المواد الكيميائية أيضاً لها استخدامات مشروعة. والمبادرات الدولية من قبيل نظام الإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر (نظام بن أونلاين) ومشروع "بريزم" ومشروع التلاحم "كوهيجن"، ترمي إلى تعزيز مراقبة السلائف الكيميائية لضمان عدم تسريبها من أجل صنع المخدّرات على نحو غير مشروع.

وإننا نشعر بالامتنان للجهود التي يبذلها أولئك الذين يعملون على حمايتنا من مخاطر الاتجار بالمخدّرات بكل شجاعة و يجازفون بحياتهم كل يوم. ومما يؤسف له أنّ جهود هؤلاء كثيراً ما تواجه بأعمال الفساد والترويع ذات الصلة بالمخدّرات. فالفساد

والترويج يقوِّضان نظامي إنفاذ القانون والعدالة، ويهدِّدان الجهودَ الدولية للتصدي لمشكلة المخدِّرات. وتبرز الهيئة، في الفصل الأول من تقريرها، مخاطرَ الفساد على مراقبة المخدِّرات وتطرح مجموعة من التوصيات على نظر الحكومات.

ولا يركِّز تقريرُ الهيئة لعام ٢٠١٠ على تلك المسائل فحسب، بل كذلك على التحديات التي تواجهها مراقبة المخدِّرات في المرحلة الحالية ويوصي بالتدابير الواجب اتخاذها. والوضع يشهد حراكاً مستمراً، لكن علينا جميعاً - من مجتمع دولي وحكومات ومنظمات غير حكومية ومجتمعات محلية وأفراد - أن نُواصل بذل الجهود لضمان فعالية المراقبة الدولية للمخدِّرات.

حميد قدسي

رئيس الهيئة الدولية لمراقبة المخدِّرات



الأمم المتحدة
دائرة الإعلام

للعلم فقط - وثيقة غير رسمية Pour information - document sans caractère officiel Zur Information - kein offizielles Dokument For information - not an official document

يحظر نشره قبل: ٢ آذار/مارس ٢٠١١
الساعة ١١/٠٠ بتوقيت وسط أوروبا

البيان الصحفي رقم ٢
Press Release No. 2

ضرورة بذل المزيد من الجهود للحدّ من الآثار الضارة للفساد المرتبط بالمخدرات

فيينا، ٢ آذار/مارس (دائرة الأمم المتحدة للإعلام) - ذكرت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، التي يوجد مقرّها في فيينا، في تقريرها السنوي لعام ٢٠١٠ الذي أصدرته في فيينا اليوم، أنّ منع الفساد يجب أن يُعطى مزيداً من الأولوية في جهود مكافحة الاتجار بالمخدرات.

وكما يقول حميد قدسي، رئيس الهيئة، في معرض تأكيده على الحاجة إلى العمل العاجل والالتزام الدائم: "ما من شيء يُضعف الجهود الرامية إلى الحدّ من تجارة المخدرات غير المشروعة مثل نجاح التنظيمات الإجرامية في محاولاتها الرامية إلى تهريب الموظفين العموميين وإفسادهم".

ويضيف قائلاً إنّ "الشرطة [تواجه]، في بعض الحالات، ضغطاً هائلاً من ... الجريمة المنظّمة ... ومن دون توفير ما يكفي من ... حماية، يواجه العديد من موظفي إنفاذ القانون والموظفين القضائيين خياراً عسيراً: فإمّا أن يصبحوا ضحايا للعنف، وربما يفقدون أرواحهم؛ وإمّا أن يضحوا بنزاهتهم ويصبحوا متواطئين مع مجرمين عتاة لا يرحمون".

ويشير التقرير إلى أنّ الأرباح الكبيرة المتحصّلة عليها في أسواق المخدرات غير المشروعة تفوق في أحيان كثيرة الموارد المالية للمؤسسات الحكومية، مما يُشكّل تهديداً حقيقياً لأمن الناس وللأمن الدولي. وفي بعض الحالات، أصبحت المنظمات الإجرامية، ذات الإمبراطوريات القائمة على الاتجار بالمخدرات، قوىً سياسية لها نفس نفوذ وسلطة المؤسسات الشرعية. وعندئذ تصبح السلطات المقامة من أجل مراقبة الاتجار بالمخدرات وقمعه هي نفسها عرضة للفساد.

الفساد يُستغلّ استراتيجياً

تقول الهيئة إنّ الأدلة تشير إلى أنّ معظم المنظمات الإجرامية الناجحة تلجأ إلى العنف والفساد على نحو استراتيجي ومنهجي لضمان تدفق المخدرات غير المشروعة دون عائق. ويُلاحظ التقرير أنّ ما لا تستطيع تلك المنظمات بلوغه عن طريق الرشوة فإنها تتمكن من بلوغه عن طريق العنف والترويع والعكس صحيح. ولهذا السبب، فإنّ المناطق التي تكثر فيها أنشطة الاتجار بالمخدرات كثيراً ما ينتشر فيها العنف والفساد على نطاق واسع.

ومن أجل زيادة أرباح الاتجار بالمخدرات إلى أقصى حدّ، فإنّ معظم المنظمات الإجرامية يسعى إلى إيجاد السبل التي تكفل تواطؤ كبار المسؤولين الحكوميين ويستدلّ عليها.

وقياسُ المدى الحقيقي لانتشار الفساد ليس بالأمر الهين. فالبياناتُ الوطنية الرسمية حول الفساد تُستقى عادةً من إحصاءات الجريمة الوطنية وهي تشير إلى نجاح مبادرات مكافحة الفساد أكثر مما تشير إلى المستوى الحقيقي للفساد. كما إنَّ البيانات الرسمية تتأثر بمدى ثقة عامة الناس بالشرطة ورغبة الضحية في الإبلاغ عن الجريمة. وتُستخدم الدراسات الاستقصائية التي تعبّر عن تصوّر عامة الناس للفساد من أجل تكملة البيانات الرسمية.

على أنه يسهل التعرف على تأثير الفساد. ويشيرُ التقريرُ إلى أنَّ الفساد يؤثّر سلباً على مصداقية وكفاءة نظام العدالة الجنائية ويُضعف سيادة القانون. والبلدان التي يتاجر فيها بالمخدرات تكون أكثر عرضةً من غيرها للفساد.

والمخدراتُ المعنيّة بمراقبة المخدرات التي تتعامل مع مبالغ كبيرة من المال وكميات كبيرة من المخدرات هي أكثر الجهات عرضةً للفساد، وكذلك الحال بالنسبة إلى الوحدات القضائية والجمركية المعنية. فالموظفون الذين يعملون في تلك الوحدات لا تتاح لهم فرص أكبر للفساد مقارنة بغيرهم فحسب، بل إنَّ الجماعات الإجرامية تسعى سعيًا حثيثاً إلى تجنيدهم.

مكافحة الفساد المتصل بالمخدرات

يعرضُ التقريرُ استراتيجيات من أجل التصديّ للجريمة المنظمة المتصلة بالمخدرات وتنفيذ تدابير وقائية. فإعتبار أن لدى الشبكات الإجرامية المعولة موارد هائلة وتتوافر لها سبل استخدام تكنولوجيا متقدمة، فقد أصبحت قادرةً على التكيف بسرعة مع الأساليب الجديدة في مراقبة المخدرات واستغلال أماكن الضعف في أجهزة مراقبة المخدرات. ومن ثمّ، يؤكّد التقرير، فإنَّ التدابير الوقائية أصبحت أهمّ مما كانت عليه في أيّ وقت مضى.

ويدعو التقرير الحكومات إلى إنشاء أنظمة تتميز بالكفاءة والشفافية والموضوعية لتجنيد الموظّفين الحكوميين وترقيتهم وكذلك نظام لقياس أداء الموظفين ولتناوهم. ويجب على جميع الأجهزة المعنية بمراقبة المخدرات أن تطبّق إجراءات لكشف تضارب المصالح وتسجيل الموجودات وأن تكون لديها آليات تأديبية.

وزيادة الشفافية من الأمور الأساسية لمنع الفساد في السلك القضائي. ويجب أن تكون الإجراءات علنية وأن يذكر القضاة حيثيات قراراتهم وأن تُسجّل تلك القرارات وتصبح متاحة للجمهور ووسائل الإعلام.

ويدعو رئيسُ الهيئة صانعي السياسات إلى توفير الموارد الكافية للقطاع المعني بسيادة القانون بما يمكنه من الاضطلاع بواجباته. ويجب تقديم المساعدة إلى الدول التي تلزمها المساعدة التقنية أو أشكال المساعدة الأخرى. وبينما تقع المسؤولية الرئيسية عن حماية المواطنين من الترويع والفساد على عاتق الحكومات، فإنَّ التعاون الدولي يكتسي أهمية أساسية في تمكين أجهزة إنفاذ القانون المعنية من التعاون فيما بينها.



الأمم المتحدة
دائرة الإعلام

For information – not an official document Zur Information – kein offizielles Dokument Pour information – document sans caractère officiel للعلم فقط – وثيقة غير رسمية

يحظر نشره قبل: ٢ آذار/مارس ٢٠١١
الساعة ١١/٠٠ بتوقيت وسط أوروبا

البيان الصحفي رقم ٣
Press Release No. 3

أدوية معالجة الآلام والأمراض يجب أن تكون في متناول الجميع – الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تدعو الحكومات والمجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات في هذا الاتجاه

ذكر ملحقاً مُكَمَّلٌ للتقرير السنوي للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات الصادر اليوم أن أكثر من ٨٠ في المائة من سكان العالم لا تتوافر لهم البتة سبل الحصول على العقاقير المسكّنة للألم أو تتوافر بقدر غير كافٍ مما يتسبب في تحمّلهم آلاماً يمكن تجنّبها. وعبر حميد قدسي، رئيس الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، عن قلق الهيئة قائلاً إن "تسعين في المائة من العقاقير المشروعة يستهلكها ما نسبته عشرة في المائة من سكان العالم في الولايات المتحدة وأستراليا وكندا ونيوزيلندا وبعض البلدان الأوروبية". والكثير من البلدان في أفريقيا وآسيا وأجزاء من القارة الأمريكية تنعدم أو تكاد تنعدم فيها إمكانية الحصول على المخدرات والمؤثرات العقلية للأغراض الطبية.

وحسبما أوردته الهيئة فإن هناك ما يكفي من المواد الخام لسدّ الحاجات الطبية للجميع من المسكّنات شبه الأفيونية. بيد أن هناك عدداً من الحواجز التي تحول دون الحصول على تلك الأدوية بالقدر الكافي. ومع أنه كثيراً ما يفترض أن التكلفة هي العقبة الرئيسية، فقد جرى بفعالية توزيع مستحضرات منخفضة التكلفة في عدد من البلدان. ويثبت ذلك أنه يمكن تجاوز الحواجز الاقتصادية.

ومن بين الحواجز أمام توافر الأدوية بالقدر الكافي عدم وعي المهنيين الصحيين والقيود التنظيمية وصعوبات التوزيع وغياب سياسة صحية شاملة تشمل معالجة الألم. ويمكن لنظم مراقبة المخدرات أن تساعد على ضمان توافر القدر الكافي من المخدرات والمؤثرات العقلية للأغراض الطبية والعلمية ومنع استعمالها وتعاطيها على نحو غير مناسب في الوقت ذاته.

وإذا كان من شأن نقص الأدوية المراقبة حرمان المرضى من حقهم في الحصول على المزايا الصحية والتخفيف من حدة الألم والمعاناة، فإن توافرها بكميات مفرطة قد يؤدي إلى تعاطيها ومن ثمّ الارتهاان لها. وفي التقرير، تلفت الهيئة الانتباه إلى مشكلة تعاطي العقاقير المخففة للألم، وهي مشكلة تجاوزت مستوياتها في بعض البلدان مستويات تعاطي المخدرات غير المشروعة.

وتحث الهيئة الحكومات على أن تعتمد، بالتعاون مع المجتمع الدولي، التوصيات الواردة في التقرير من أجل تحديد الحواجز أمام توافر ما يكفي من الأدوية المراقبة وأن تتخذ الإجراءات الكفيلة بتصحيح ذلك الوضع، حسب الاقتضاء. وتشمل توصيات الهيئة طائفة كاملة من المجالات التي تؤثر على توافر العقاقير للأغراض الطبية والعلمية، منها، على سبيل المثال، جمع البيانات الإحصائية حول الاحتياجات من العقاقير المشروعة والتشريعات والتوعية والتدريب ونظم المراقبة الوطنية في هذا المجال ومنع التسريب والتعاطي.



الأمم المتحدة
دائرة الإعلام

For information – not an official document Zur Information – kein offizielles Dokument Pour information – document sans caractère officiel للعلم فقط – وثيقة غير رسمية

يحظر نشره قبل: ٢ آذار/مارس ٢٠١١
الساعة ١١/٠٠ بتوقيت وسط أوروبا

البيان الصحفي رقم ٤
Press Release No. 4

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تقول إن العقاقير المحوّرة تستشري خارج نطاق السيطرة وإن جهوداً جبّارة يجب أن تُبذل لمواجهة المشكلة

يُسلطُ التقريرُ السنوي للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات الصادرُ اليوم الضوءَ على التطوُّر السريع الذي تشهده العقاقير المحوّرة الجديدة التي تُصنَّع بطريقة تمكّن من التحايل على نظم المراقبة القائمة.

وتلك العقاقير المتعاطاة كثيراً ما تُصنَّع من خلال تحويل طفيف للتركيب الجزيئي للمواد الخاضعة للمراقبة مما تنتج عنه مادةٌ جديدة ذات تأثيرات مشابهة يمكن التحايل بواسطتها على تدابير المراقبة الوطنية والدولية. وغالباً ما يتمُّ تداولُ الإرشادات المفصّلة بشأن صنع العقاقير المحوّرة عبر الإنترنت.

وقال حميد قدسي، رئيس الهيئة، "بالنظر إلى المخاطر الصحية التي يُشكّلها تعاطي العقاقير المحوّرة، فإننا نهيّب بالحكومات أن تعتمد تدابير مراقبة على المستوى الوطني لمنع صنع تلك المواد والاتجار بها وتعاطيها".

ولعلاج المشكلة المتمثلة في مسارعة المحوِّرين إلى تغيير عنصر واحد من عقار ما لتفادي المراقبة القانونية، فإن بعض الحكومات اتخذت تدابير لمراقبة مجموعات بكاملها من مركّبات اصطناعية مرتبطة من الناحية التركيبية.

وتضربُ الهيئةُ مثلَ العقار المحوِّر ٤-ميثيل-ميثكاثينون، والمعروف باسم "ميفيدرون"، إذ تم تعاطيه في عدد متزايد من البلدان والمناطق. وقد تسببت المادة، التي تشبه تأثيراتها تلك التي يحدثها الكوكايين والأمفيتامين والميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين ("إكستاسي")، في عدد من حالات الوفاة. والآن أصبح الميفيدرون، الذي لوحظ وجوده للمرة الأولى عام ٢٠٠٧ في المملكة المتحدة، أحدَ عقاقير التعاطي التي تنطوي على مشاكل حقيقية في كلِّ من أوروبا وأمريكا الشمالية وجنوب شرق آسيا وأوقيانوسيا (في أستراليا ونيوزيلندا).

ويمكن الحصولُ على الميفيدرون عبر الإنترنت وكذلك من خلال محلات للبيع بالتجزئة يُطلقُ عليها اسم "smart shops" ("سمارت شوبس"). وأحياناً يُعلن عنه باعتباره ملح استحمام أو سماداً للنباتات أو مادةً كيميائية خاصة بالأبحاث لتجنب الكشف عن حقيقتها والتعرُّض لإجراءات قانونية. وتتورّط الجماعات الإجرامية المنظّمة في الاتجار بالميفيدرون وتوزيعه.

والميفيدرون ليس سوى مثال واحد على عدد كبير من المنشطات المحوّرة التي يجري تعاطيها. ففي أوروبا وحدها تُوجَد ١٥ مادة كاثينون محوّرة أخرى يقوم برصدها المرصد الأوروبي للمخدرات وإدمانها، في الوقت الذي وُضع فيه ٥١ عقاراً

تحت المراقبة في اليابان مؤخراً. وكما هو الشأن فيما يتعلّق بالميفيدرون، فإنّ تعاطي المواد الجديدة يمكن أن ينتشر بسرعة داخل المناطق وفيما بينها.

وتدعو الهيئة الحكومات أن تبقى متيقظة في رصد اتجاهات تعاطي المخدرات واستبانة مواد التعاطي الجديدة. والتعاون الثنائي والدولي ضروريٌّ جداً في تبادل المعلومات بشأن هذه الظاهرة العابرة للحدود. ومن أجل الصحة العامة، على الحكومات أن تُخضع تلك المواد للمراقبة الوطنية حتى يُصبح من الممكن ملاحقة الأفراد الضالعين في صنعها وتوزيعها. وتوصي الهيئة بأن تنظر الحكومات، متى أمكن، في القيام بجدولة شاملة لمراقبة مجموعات كاملة من تلك المواد.



الأمم المتحدة
دائرة الإعلام

For information – not an official document Zur Information – kein offizielles Dokument Pour information – document sans caractère officiel وثيقة غير رسمية للعلم فقط – وثيقة غير رسمية

يحظر نشره قبل: ٢ آذار/مارس ٢٠١١
الساعة ١١/٠٠ بتوقيت وسط أوروبا

البيان الصحفي رقم ٥
Press Release No. 5

أبرز التطورات الإقليمية

أفريقيا

يشير التقرير السنوي للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام ٢٠١٠ إلى أن تهريب الكوكايين عبر أفريقيا إلى أوروبا بدأ في التزايد من جديد. فبعد أن تراجع الاتجار بالكوكايين في المنطقة على مدى العامين الماضيين، استؤنف الاتجار كما يشير إلى ذلك العديد من الضبطيات الكبيرة الحجم في عام ٢٠١٠.

ففي حزيران/يونيه من العام الماضي، ضبطت كمية قياسية من الكوكايين بلغت ٢,١ طن في غامبيا. وفي أيار/مايو، أُلقي القبض على أعضاء في شبكة تجار في ليبيريا لمحاولتهم تهريب ما لا يقل عن ٤ أطنان من الكوكايين إلى أوروبا. ومن الأخطار الجسيمة التي يشكّلها الكوكايين قيمته الهائلة بالنسبة إلى حجم الاقتصادات المحلية. وتتوافر لدى المتجرين الموارد لرشو المسؤولين لحماية عملياتهم. ففي آذار/مارس ٢٠١٠، أُلقي القبض على ١١ مسؤولاً كبيراً في أجهزة إنفاذ القوانين في غامبيا لعلاقتهم بالاتجار بالمخدرات.

وما زال القنب على رأس قائمة المخدرات من حيث الإنتاج والاتجار والتعاطي في أفريقيا. وتتراوح معدلات تعاطيه سنوياً في القارة لدى السكان من الفئة العمرية ١٥-٦٤ سنة بين ٥ في المائة و ١٠ في المائة، وهو ما يقارب ضعف المعدل المتوسط العالمي. وما يزال المغرب من بين أكبر منتجي راتنج القنب في العالم وإن أبلغ عن تراجع كبير في زراعة النبات (من ١٣٤ ٠٠٠ هكتار في عام ٢٠٠٣ إلى ٥٦ ٠٠٠ هكتار في عام ٢٠٠٩) وفي إنتاج الراتنج (من ٣ ٠٧٠ طنًا إلى ٨٢٠ طنًا خلال الفترة ذاتها).

وما زالت منطقة شرق أفريقيا طريق العبور الرئيسي للهيروين المهرب من آسيا إلى أفريقيا، من خلال مطاري أديس أبابا ونيروبي الرئيسيين أساساً. وحسب التقديرات، تبلغ الكمية المهربة من الهيروين إلى أفريقيا في كل عام نحو ٣٥ طنًا، يُستخدم أكثر من نصفها (٢٥ طنًا) لإمداد المدمنين على المخدرات من سكان أفريقيا (نحو ١,٢ مليون شخص) بينما تُسحق الكمية المتبقية إلى مناطق أخرى، وخصوصاً أوروبا.

وتشعر الهيئة بالقلق إزاء ما شهده تعاطي جميع أنواع المخدرات تقريباً من زيادة في أفريقيا على مدى السنوات القليلة الماضية. ومن دواعي القلق الشديد أن تُظم الرعاية الصحية الوطنية في الكثير من البلدان تفتقر إلى الموارد اللازمة لعلاج الأشخاص المدمنين على المخدرات.

وبينما يشهد الاتجار بالسلائف الكيميائية اللازمة لصنع المخدرات تراجعاً، فإن الأدوية المغشوشة ما زالت مشكلة كبرى. ففي الكثير من البلدان الأفريقية، تُباع المنتجات الصيدلانية المغشوشة على أرصفة الشوارع وتُشكل خطراً كبيراً على الصحة العامة.

القارة الأمريكية

أمريكا الوسطى والكاربي

ما تزال منطقة أمريكا الوسطى والكاربي، بحكم موقعها الجغرافي على مفترق الطرق بين البلدان المنتجة الرئيسية في أمريكا الجنوبية والأسواق الاستهلاكية في أمريكا الشمالية وأوروبا، تُستخدم نقطة عبور رئيسية لعمليات الاتجار الكبرى بالمخدرات غير المشروعة. وبينما تراجع إجمالي الكمية المهربة من الكوكايين إلى أمريكا الشمالية بسبب انخفاض الطلب، فإن نسبة الكمية المهربة عبر أمريكا الوسطى قد ازدادت.

وأدى تفشي الفساد وانتشار الفقر وارتفاع معدل البطالة إلى تفاقم العنف المرتبط بالمخدرات على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومات في المنطقة لمكافحة المشكلة. وتشير التقديرات إلى أن القيمة السوقية لجميع المخدرات التي تمر عبر منطقة الكاريبي تفوق قيمة الأنشطة الاقتصادية المشروعة.

وفي أمريكا الوسطى، ما زال العنف المرتبط بالمخدرات متفشياً في السلفادور وغواتيمالا وهندوراس، مع العلم أن معدل جرائم القتل في تلك البلدان هو الأعلى في العالم.

وفي الكاريبي، أعلنت حكومة جامايكا حالة الطوارئ في صيف عام ٢٠١٠ بعد مواجهة بين أعضاء عصابة والشرطة التي كانت تحاول إلقاء القبض على الرئيس المزعوم لعصابة تجار بالمخدرات. وما زالت جامايكا أكبر بلد منتج ومصدر للقنب في أمريكا الوسطى والكاربي، إذ تبلغ حصتها ٣٠ في المائة من إجمالي الكمية المنتجة في المنطقة.

وقبل الزلزال الذي ضرب هايتي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، كانت البلاد بالفعل منطقة عبور رئيسية للمخدرات غير المشروعة. وأدى انهيار سلطة الدولة في هايتي بسبب الدمار الذي خلفه الزلزال إلى التخوف من أن يزداد استهدافها من قبل المتجرين بالمخدرات. ويُذكر أن نسبة نحو ٣٠ في المائة من القنب المضبوط في الجمهورية الدومينيكية في عام ٢٠٠٩ كان منشؤها هايتي حيث شهدت الكمية الإجمالية زيادة كبيرة من ٨٨٥ كيلوغراما في عام ٢٠٠٨ إلى ١ ٤٠٠ كيلوغرام في عام ٢٠٠٩. وأفادت السلطات الدومينيكية أيضاً بأن كمية الكوكايين المضبوطة في عام ٢٠٠٩ ارتفعت ارتفاعاً حاداً لتصل إلى ٣ ٤٠٠ كيلوغرام، ضبط ما نسبته ٦٤ في المائة منها في خمس عمليات ضبط كبيرة.

ومع أن الحقن بالمخدرات ليس المصدر الرئيسي للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في المنطقة، فإن بورتوريكو تمثل استثناء واضحاً في هذا الشأن. ففي عام ٢٠٠٩، تُعزى نسبة ٤٠ في المائة من حالات الإصابة الجديدة بذلك الفيروس لدى الرجال و٢٧ في المائة من الحالات لدى النساء إلى الحقن بالمخدرات.

وتقر الهيئة بأن المشكلة الجوهرية التي تواجه برامج الوقاية والعلاج في المنطقة هي نقص القدرات على جمع البيانات ذات الصلة، وتشجع على تقديم المزيد من الدعم الدولي لتحقيق ذلك الغرض.

أمريكا الشمالية

الولايات المتحدة هي الوجهة الرئيسية لشحنات المخدرات غير المشروعة. وهيمن منظمات الاتجار بالمخدرات في المكسيك على سوق الكوكايين والمهيروين والميثامفيتامين في الولايات المتحدة. وأفيد بأن عام ٢٠٠٩ شهد زيادة في تعاطي جميع أنواع المخدرات باستثناء الكوكايين في الولايات المتحدة. وما بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٩، أفادت عدّة أجهزة أن تعاطي العقاقير التي تباع بوصفها طبية هو أكبر خطر ذو صلة بالمخدرات.

وفي المكسيك، كان ردُّ منظمات الاتجار بالمخدرات على التدابير الصارمة التي اتخذتها الحكومة في مجال إنفاذ القانون لتعطيل عمليات الاتجار متمثلاً في ارتكاب أعمال عنف لم يسبق لها مثيل. فمنذ عام ٢٠٠٦، قُتل أكثر من ٢٨ ألف شخص في حوادث ذات صلة بالمخدرات في المكسيك.

وقامت منظمات الاتجار بالمخدرات التي تتخذ من المكسيك قاعدةً لها بتعزيز مركزها باعتبارها مصادر لإمداد سوق الولايات المتحدة بالمخدرات غير المشروعة، فيما تراجع نفوذ المنظمات الإجرامية المتمركزة في كولومبيا. وفي الولايات المتحدة، يُسيطر نحو ٢٠ ألف عصابة من عصابات الشوارع على توزيع المخدرات غير المشروعة بالتجزئة. ومكّنت التحالفات مع المنظمات القائمة في المكسيك تلك العصابات من توسيع نطاق نفوذها على حساب باعة المخدرات المستقلين.

وما زالت كندا أحد المصادر الرئيسية في العالم للعقاقير الاصطناعية المصنّعة على نحو غير مشروع، وخاصة الميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين ("الإكستاسي") والميثامفيتامين.

وفي الولايات المتحدة، تُعاطى ما يقرب من ٣٨ مليون شخص مخدرات غير مشروعة في عام ٢٠٠٩، أي ما يمثل زيادة قدرها ٢,٥ مليون شخص على العدد المسجّل في عام ٢٠٠٨. وما بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٧، تضاعفت حالات الوفاة بسبب المخدرات لتصل إلى ٣٧١ ٣٨ حالة (٢٠٠٧). وفي بعض الولايات، فاق عدد الوفيات بسبب المخدرات عدد الوفيات الناتجة عن حوادث المرور. وما زال تعاطي القنب الأكثر شيوعاً (٢٨,٥ مليون شخص في عام ٢٠٠٩).

وفي كندا، انخفض تعاطي المخدرات لدى الشباب (ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة)، وتراجع تعاطي القنب من ٣٢,٧ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٢٦,٣ في المائة في عام ٢٠٠٩؛ كما تراجع تعاطي الكوكايين والميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين بمقدار النصف تقريباً خلال الفترة ذاتها.

أمريكا الجنوبية

في عام ٢٠٠٩، تراجعت المساحة الكلية المزروعة بشجيرة الكوكا في أمريكا الجنوبية للعام الثاني على التوالي، وهو ما يُعزى إلى الانحسار الكبير في زراعتها بـكولومبيا. وفي بوليفيا وبيرو، ازدادت المساحة المزروعة بشجيرة الكوكا للسنة الرابعة على التوالي. وبينما تراجعت سوق الكوكايين في أمريكا الشمالية (نحو ٤٠ في المائة من السوق)، فهي تواصل نموها في أوروبا (٣٠ في المائة). ولا يمثل المخروط الجنوبي سوى ما نسبته من ١٠ إلى ٢٠ في المائة. وما زالت منطقة أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي طريقاً رئيسياً لعبور المخدرات غير المشروعة التي مصدرها أمريكا الجنوبية والموجهة إلى أمريكا الشمالية وأوروبا. وفي حين ما زالت كولومبيا المصدر الرئيسي للكوكايين بالنسبة إلى أوروبا، فقد أصبحت بيرو ذات أهمية متزايدة.

وخلال السنوات الماضية، ازداد بشدّة استخدام أشباه الغواصات لتهرب المخدرات، وازدادت أيضاً قدرات تلك المركبات على حمل المخدرات. ففي عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، ضبطت سلطات إنفاذ القانون ٣٤ سفينة شبه غوّاصة. وكانت غوّاصة ضُبطت في إكوادور في تموز/يوليه ٢٠١٠ قادرة على نقل ١٤ طناً من المخدرات. كما توجّد إشاراتٌ إلى تزايد الاتجار بالكوكايين عبر أفريقيا بواسطة طائرات شحن كبيرة الحجم.

وفي عام ٢٠٠٨، دُمّر نحو ١٠.٠٠٠ مختبر لتجهيز الكوكا في بوليفيا وكولومبيا وبيرو. غير أنّ الأعوام الماضية شهدت كذلك تفكيك مختبرات كوكايين أيضاً في الأرجنتين وجمهورية فنزويلا البوليفارية وشيلي وإكوادور. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، قامت السلطات الإكوادورية بتفكيك واحد من أكبر مختبرات صنع الكوكايين على الإطلاق في البلد إذ كانت لديه القدرة على صنع ٢٠ طناً من الكوكايين شهرياً.

وتمثل المساحة المزروعة بصورة غير مشروعة بحشخاش الأفيون في أمريكا الجنوبية أقل من ١ في المائة من مجموع المساحة المزروعة به في أنحاء العالم كافةً. وفي كولومبيا، وهو البلد الذي يوجد به معظم حشخاش الأفيون المزروع على نحو غير مشروع في أمريكا الجنوبية، تراجعت المساحة المزروعة به تدريجياً من ٦ ٥٠٠ هكتار في عام ٢٠٠٠ إلى ٣٥٦ هكتاراً في عام ٢٠٠٩.

وما تزال مادة برمنغنات البوتاسيوم العامل المؤكسد الرئيسي المستخدم في صنع الكوكايين في أمريكا الجنوبية. وفي عام ٢٠٠٩، ضُبطت كمية قدرها ٢٢,٨ طناً من برمنغنات البوتاسيوم في كولومبيا، وهي أصغر كمية إجمالية تُضبط من هذه المادة في البلد على مدى العقد الفائت. والجدير بالذكر أن جزءاً من مادة برمنغنات البوتاسيوم المضبوطة في كولومبيا جرى صنعه بشكل غير مشروع في مختبرات سرية داخل البلد. ويُعتقد أن كمية برمنغنات البوتاسيوم المصنَّع بصورة غير مشروعة في البلد كافية لتلبية معظم احتياجات المتجرين من هذه المادة.

آسيا

شرق آسيا وجنوبها الشرقي

شهد صنع العقاقير الاصطناعية والاتجار بها وتعاطيها زيادة كبيرة في شرق آسيا وجنوبها الشرقي منذ عام ٢٠٠٨. وتُصنَّع المنشطات الأمفيتامينية على نحو غير مشروع في الأماكن التي يسهل فيها الحصول على السلائف الكيميائية المطلوبة. وهناك اتجاه ظهر مؤخراً يتمثل في تهريب كميات مهمّة من الميثامفيتامين من جمهورية إيران الإسلامية والبلدان المجاورة إلى المنطقة.

وفي عام ٢٠٠٩، ضُبط في الصين ٦,٦ أطنان من الميثامفيتامين و ١,١ مليون قرص إكستاسي. وتراجعت أهمية أوروبا كمصدر للميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين، وازداد عدد البلدان من خارج أوروبا التي أفادت بوجود عمليات صنع محلية. فعلى سبيل المثال، أشير إلى الصين وهولندا كمصدرين لكميات من هذه المادة ضُبطت في إندونيسيا.

وشهد التقدّم المحرّز في تقليص إنتاج الأفيون في المنطقة انتكاسةً بسبب الزيادة الكبيرة، بنسبة ١١ في المائة، المسجّلة في ميانمار التي تمثّل ما نسبته ٩٥ في المائة من إجمالي الإنتاج في شرق آسيا وجنوبها الشرقي. وعلى الرغم من تلك الزيادة، لا تتعدى نسبة الأفيون المنتج في المنطقة ٥ في المائة من الإنتاج العالمي من الأفيون غير المشروع.

وما زال الهيروين على رأس المخدّرات التي يجري تعاطيها في كلٍّ من سنغافورة والصين وفيت نام وماليزيا وميانمار فيما أفادت معظم بلدان المنطقة بوجود اتجاهات مستقرة أو متناقصة فيما يخص تعاطي هذه المادة.

وقد أفادت كلٌّ من إندونيسيا وتايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسنغافورة والصين وفيت نام وكمبوديا وماليزيا وميانمار عن تزايد أعداد تعاطي الميثامفيتامين. والميثامفيتامين هو أوّل المخدّرات التي يتم تعاطيها بالفعل في تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية؛ وثاني أكثر المخدّرات استعمالاً في الصين وكمبوديا.

وتُفيد التقديرات بأنّ ٢٥ في المائة من جميع من يتعاطون المخدّرات عن طريق الحقن في العالم يعيشون في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا. وما تزال مخاطر إصابة المنطقة بوباء فيروس نقص المناعة البشرية مرتفعة. وتسلّط الهيئة الضوء على أهمية توفير المساعدة في مجال الوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وعلاج ودعم ورعاية المرتهنين بالمخدّرات في شرق وجنوب شرق آسيا.

جنوب آسيا

أصبحت منطقة جنوب آسيا إحدى المناطق الرئيسية التي يستخدمها المتجرون بالمخدرات للحصول على المواد الكيميائية التي يحتاجونها من أجل صنع الميثامفيتامين بطريقة غير مشروعة، أي الإيفيدرين والسودوإيفيدرين.

وقد ضبّطت أجهزة إنفاذ القانون في الهند ١,٢ طن من الإيفيدرين في عام ٢٠٠٩. ويزداد استهداف الشبكات الإجرامية لبنغلاديش كمصدر للمستحضرات الصيدلانية المحتوية على تلك السلائف الكيميائية. ويُوضَع السودوإيفيدرين الهندي المصدر كذلك في شكل أقراص في بنغلاديش قبل إرساله إلى أمريكا الوسطى والكاربيبي.

وتكشف الهند أكثر فأكثر مرافق يُصنَع فيها الميثامفيتامين الموجه إلى أسواق في بلدان أخرى بصورة غير مشروعة.

وينتشر تعاطي المنتجات الصيدلانية المحتوية على مخدرات ومؤثرات عقلية على نطاق واسع في بلدان جنوب آسيا. ففي بنغلاديش، تم في عام ٢٠٠٩ ضبط ٦٠٠ ١٨ أمبولة محتوية على البورينورفين، وهو مسكّن للألم، أي ما يمثل زيادة كبيرة مقارنة بعام ٢٠٠٦. وتشكّل الهند أحد المصادر الرئيسية للمؤثرات العقلية التي تُباع بواسطة الصيدليات غير القانونية العاملة على الإنترنت.

ويُزرَع القنب على نطاق واسع في مختلف أرجاء جنوب آسيا. فعلى سبيل المثال، ضبّطت أجهزة إنفاذ القانون في بنغلاديش ٢,١ طن من عشبة القنب في عام ٢٠٠٩.

غرب آسيا

تراجَع إنتاج الأفيون غير المشروع في المنطقة بمقدار النصف تقريباً في عام ٢٠١٠ مقارنة بعام ٢٠٠٩. ويعودُ السببُ الرئيسي في الانخفاض الحاد إلى الكمية الحالية، وهي ٦٠٠ ٣ طن، إلى فطر أصاب نباتات الحشخاش. ولم يتغير نطاق المساحة المزروعة على نحو غير مشروع مقارنة بالعام السابق.

ويبلغ إجمالي المخزونات من الأفيون في أفغانستان والبلدان المجاورة نحو ١٢ ٠٠٠ طن، أي ما يعادل سنتين ونصف من إجمالي الطلب العالمي غير المشروع على المواد الأفيونية. ولا يعني انخفاض إنتاج الأفيون غير المشروع في عام ٢٠١٠ أن صنع الهيروين في السوق غير المشروعة سينخفض، إذ إن هناك مخزونات كافية ومتوفرة من الأفيون.

ومع التصاعد الحاد الذي شهدته أسعار الأفيون، حيث أصبح الكيلوغرام الواحد من الأفيون الجاف يباع الآن بـ ٢٠٧ دولارات مقارنة بـ ٧٨ دولاراً في عام ٢٠٠٩، فإن الاحتمال قائم بأن ينظر المزارعون الأفغان في زراعة المزيد من حشخاش الأفيون في عام ٢٠١١.

وزراعة حشخاش الأفيون غير المشروعة في أفغانستان تكاد تنحصر في الأجزاء الجنوبية والغربية من البلد. ففي مقاطعة هلمند، يُستخدم ما نسبته ٥٣ في المائة من الأرض المتاحة للزراعة في زراعة حشخاش الأفيون. وبقي عدد المقاطعات الأفغانية الحالية من حشخاش الأفيون على حاله، أي ٢٠ من أصل ٣٤ مقاطعة، وظلّت المنطقة الشمالية الحالية من الحشخاش، وهو إنجازٌ حقّقته في ٢٠٠٩.

وشهد تعاطي المخدرات في البلد ذاته زيادةً كبيرة. فهناك الآن نحو مليون متعاطٍ للمخدرات في أفغانستان يمثلون نحو ٨ في المائة من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٦٤ عاماً. ومقارنة بعام ٢٠٠٥، فإن تعاطي الأفيون قد تزايد بنسبة ٥٣ في المائة، في حين تزايد تعاطي الأفيون بنسبة ١٤٠ في المائة.

وقد تكون أفغانستان أيضاً أكبر منتج لراتنج القنب ("الحشيش") على مستوى العالم، إذ تتراوح قدرتها الإنتاجية السنوية بين ١ ٥٠٠ و ٣ ٥٠٠ طن. وتنفوق الغلّة المرتفعة جداً لراتنج القنب في أفغانستان (١ ٤٥ كغ للهكتار الواحد) مثلتها في المغرب (٤٠ كغ للهكتار الواحد) بأكثر من ثلاثة أضعاف.

وبينما لم يكن لحملات إبادة المحاصيل تأثيرٌ كبير، فقد نجحت أجهزة إنفاذ القانون الأفغانية في مكافحتها للاتجار بالمخدرات، إذ ضبطت ٢,٥ طن من الهيروين و ٧,٥ أطنان من المورفين و ٥٩ طناً من الأفيون و ٢٣ طناً من راتنج القنب وأكثر من ٤٠٠ طناً من السلائف الكيميائية الصلبة.

وغالبا ما تُهرّب المواد الأفيونية الأفغانية عبر جمهورية إيران الإسلامية وباكستان وآسيا الوسطى. وتواجه البلدان الواقعة على امتداد طرق الاتجار ضرراً شتّى من المشاكل تتصل بالاتجار بالمخدرات على نطاق واسع، كالجريمة المنظمة والفساد وارتفاع الطلب الداخلي على المواد الأفيونية. ففي جمهورية إيران الإسلامية، على سبيل المثال، يُقدَّر أن ما نسبته ٢,٨ في المائة من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٦٤ عاماً هم من المرتهنين بالمواد الأفيونية.

وأقصر طريق لتهرب المواد الأفيونية الأفغانية إلى أوروبا هو ذلك الذي يمرّ عبر جمهورية إيران الإسلامية. ويُهرّب سنوياً عبر هذا البلد نحو ٣٧ في المائة من الهيروين الأفغاني، بينما تمرّ الكمية المتبقية عبر باكستان أو عن طريق آسيا الوسطى. بما يشمل كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وأذربيجان. ويُستخدم الشرق الأوسط أساساً كنقطة عبور للهيروين المهرب من أفغانستان إلى البلدان العربية.

وشهد تعاطي المنشطات الأمفيتامينية تزايداً حاداً في المنطقة. فقد شهدت الكميات المضبوطة منها في جمهورية إيران الإسلامية زيادةً بنسبة ٦٠ في المائة في عام ٢٠٠٩. وتنتج أقراص تباع تحت مسمى كابتاغون، وتحتوي أساساً على الأمفيتامين ولكن أيضاً على الكافيين، في سوريا وتركيا وتُهرّب إلى المملكة العربية السعودية، وهي أكبر سوق غير مشروعة لتلك الأقراص، وإلى العراق.

أوروبا

ينتشر تعاطي الكوكايين من أوروبا الغربية إلى أجزاء أخرى في المنطقة. وفي بعض البلدان، ربما بدأ تعاطي الكوكايين يحلّ محلّ تعاطي الأمفيتامين والإكستاسي في بلدان مثل إسبانيا والدانمرك والمملكة المتحدة حيث تزامنت الزيادة في تعاطي الكوكايين مع الانخفاض في تعاطي الأمفيتامينات.

وأوروبا الغربية هي أكبر سوق للهيروين في العالم، حيث تستأثر أربعة بلدان (المملكة المتحدة وإيطاليا وفرنسا وألمانيا) بحوالي ٦٠ في المائة من الاستهلاك الإقليمي. وتستأثر البلدان الأوروبية بما يقرب من نصف الهيروين المتعاطى على نطاق العالم. ويشهد الاتحاد الروسي أعلى مستوى من تعاطي المواد الأفيونية في أوروبا (١,٦ في المائة). ويأتي كلُّ الهيروين المتاح في أوروبا أو يكاد من أفغانستان.

وفي أوروبا عموماً، يبدو أن اتجاه استخدام القنب مستقر، بل ويشهد تراجعاً في بعض البلدان. وبلغت نسبة المواطنين الأوروبيين الذين استخدموا الكوكايين في العام السابق ١,٢ في المائة، وسُجِّلت أعلى نسبة في إسبانيا، وهي ٣,١ في المائة.

وتُعتبر أوروبا الشرقية واحدةً من المناطق القليلة في العالم حيث معدّل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية أخذ في الارتفاع. ويُبلّغ عن تفشي أوبئة حادة في الاتحاد الروسي وأوكرانيا. ويسجّل في أوكرانيا أعلى معدّل لانتشار عدوى هذا الفيروس بين

البالغين في أوروبا، أي ما يزيد على ١,٦ في المائة. وكان استعمال الأدوات الملوثة لحقن المخدرات سبب أكثر من ٥٠ في المائة من حالات الإصابة بالفيروس المشخصة حديثاً في أوروبا الشرقية.

أوقيانوسيا

ما يزال القنبُ المخدّر الأكثر استخداماً في أوقيانوسيا. ويُعدُّ المعدّل السنوي لتعاطي القنب في نيوزيلندا من بين الأعلى في العالم إذ تبلغ نسبته ١٤,٦ في المائة من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ و٦٤ عاماً. وبلغ معدّل تعاطي القنب ولو مرة في العمر في فيجي وبابوا غينيا الجديدة نحو ٤٧ في المائة و٥٥ في المائة على التوالي. ونظراً لشساعة المناطق المزروعة في المنطقة، فإنّ مستوى التهريب إلى داخل أوقيانوسيا ما زال منخفضاً.

وشهد استخدام الإكستاسي في أوقيانوسيا زيادةً مُطرّدةً في السنوات الأخيرة حيث سجّلت أستراليا أعلى معدّل سنوي لذلك التعاطي على المستوى العالمي.

وتشير الضبطيات التي جرت مؤخراً إلى زيادة استخدام المنطقة كنقطة لإعادة شحن المخدرات والسلائف.

وفي أستراليا، ازدادت الكمية المضبوطة من المنشطات الأمفيتامينية عند الحدود بنسبة ٥٨ في المائة على مدى العامين الماضيين. ومنحت نيوزيلندا أولوية عالية لمكافحة صنع الميثامفيتامين وتعاطيه. وفي عام ٢٠١٠، أبلغت أجهزة إنفاذ القانون عن عدد من الضبطيات من المخدّر قام بتهريبها إلى البلاد مسافرون قادمون جواً من الصين.



الأمم المتحدة
دائرة الإعلام

For information – not an official document Zur Information – kein offizielles Dokument Pour information – document sans caractère officielle وثيقة غير رسمية للعلم فقط – وثيقة غير رسمية

يحظر نشره قبل: ٢ آذار/مارس ٢٠١١
الساعة ١١/٠٠ بتوقيت وسط أوروبا

البيان الصحفي رقم ٦
Press Release No. 6

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تشعر بالقلق من استمرار تعاطي شبائه القنب الاصطناعية المضافة إلى الخلائط العشبية مثل "سبايس"

ذكرت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات أن توافر الخلائط العشبية التي تحتوي على شبائه القنب الاصطناعية ما زال موضع قلق لدى الحكومات. وفي الأعوام الأخيرة، تزايدت توافر تلك الخلائط، التي تُسوّق تحت اسم علامات تجارية مثل "سبايس"، عن طريق الإنترنت وفي متاجر متخصصة. وشبائه القنب الاصطناعية – ويُشار إليها بالوصف الأصح "شبائه القنب الاصطناعية المستثيرة للمستقبلات" – لها آثار نفسية مماثلة للقنب. وإذا كان القنب يخضع للمراقبة الدولية بمقتضى الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١، فإن شبائه القنب الاصطناعية لا تخضع لتلك المراقبة.

وبالنظر إلى المخاطر الصحية لتعاطي المواد التي تحتوي على شبائه القنب الاصطناعية، فقد اعتمدت حكومات عدّة تدابير مراقبة على المستوى الوطني لمنع الاتجار بتلك المواد وتعاطيها. وقام بعض البلدان بإضافة أنواع محدّدة من شبائه القنب الاصطناعية إلى قائمة المواد الخاضعة للمراقبة بموجب التشريعات الوطنية. وبينما تُعدّ تلك خطوة أولى لحماية الأفراد، فإنّ تشكيلة كبيرة من شبائه القنب الاصطناعية يمكن صنعها من خلال بعض التحويلات الكيميائية البسيطة. بما يتيح التحايل على التشريعات وطرح شبائه القنب الاصطناعية المحوّرة في السوق. وقد أبلغت بعض البلدان عن حالات بهذا الشأن، بما فيها الاتحاد الروسي والسويد وفنلندا واليابان. وأفادت حكومات تلك البلدان أنه منذ اعتماد تشريعات وطنية لمراقبة أنواع محدّدة من شبائه القنب الاصطناعية، اكتشفت أنواع من شبائه القنب الاصطناعية غير المراقبة في خلائط عشبية تم ضبطها في بلدانها.

وتفادياً لهذه المشكلة، قامت بعض الحكومات باعتماد تدابير مراقبة مجموعات من المركبات الاصطناعية المرتبطة من الناحية التركيبية. فعلى سبيل المثال، أخضعت إيرلندا والمملكة المتحدة للمراقبة مجموعات مماثلة تركيبياً لشبائه القنب الاصطناعية المستثيرة للمستقبلات. واتخذت إدارة مكافحة المخدرات في الولايات المتحدة مؤخراً، في إطار سلطة الجدولة الطارئة الممنوحة لها، خطوات لإخضاع خمس مواد عادة ما تضاف لمثل تلك الخلائط العشبية للمراقبة المؤقتة.

وتُرْحَب الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات بالجهود التي تُبادر الحكومات إلى بذلها في الوقت المناسب من أجل منع الاتجار بشبائه القنب الاصطناعية وتعاطيها، لكنها تلفت انتباه تلك الحكومات إلى ضرورة مواصلة رصد الوضع واتخاذ التدابير الوقائية، حسب الاقتضاء.



الأمم المتحدة
دائرة الإعلام

For information – not an official document Zur Information – kein offizielles Dokument Pour information – document sans caractère officielle وثيقة غير رسمية

يحظر نشره قبل: ٢ آذار/مارس ٢٠١١
الساعة ١١/٠٠ بتوقيت وسط أوروبا

البيان الصحفي رقم ٧
Press Release No. 7

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تحت الحكومات وأوساط الصناعة على التحرك
من أجل منع استخدام العقاقير في تيسير ارتكاب الجريمة

حَثَّ الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات الحكومات وأوساط الصناعة على التحرك بسرعة من أجل منع تسريب الأدوية واستخدامها كوسيلة لتيسير ارتكاب الجريمة. وكشفت الهيئة، في تقريرها السنوي، أن الكثير من البلدان والمناطق شهدت أفعالاً إجرامية وقعت بتيسير من المخدرات.

وعلى مدى السنوات الأخيرة، حذرت الهيئة المجتمع الدولي مراراً بشأن إساءة استخدام عقاقير مثل فلونيترازيام لارتكاب الاعتداء الجنسي، وساهم تنفيذ توصيات الهيئة في تراجع حالات استخدام الفلونيترازيام لارتكاب الاعتداء الجنسي المبلغ عنها. وقد تزايد القلق لدى الهيئة من إساءة استخدام المؤثرات العقلية كوسيلة لارتكاب الجرائم الأخرى التي تيسرها العقاقير من قبيل السلب والاحتيال في مجال الملكية.

وإذا كانت الشائبات يشكّلن معظم ضحايا الاعتداء الجنسي الذي تيسره العقاقير، فإن ضحايا السلب والاحتيال في مجال الملكية اللذين تيسرهما العقاقير غالباً ما يكونون من الشبان. ولئن كان تزايد تلك الجرائم مصدر قلق، فإن مداها الحقيقي غير معروف لأنه يُعتقد أن مستوى الإبلاغ عنها لا يجسّد حجمها الحقيقي بسبب نقص أدلة الطب الشرعي.

ونقص الأدلة يمكن أن يكون راجعاً إلى فقدان الذاكرة الذي يمكن أن تسببه تلك المواد. كما إن مواد التخدير عديمة الطعم واللون والرائحة بحيث لا يدرك الضحايا أنهم تناولوا مخدراً. كما قد يمنع الشعور بالعار أو الخوف من الإبلاغ عن تلك الجرائم، وخصوصاً في المجتمعات التي تلحق فيها وصمة عار بضحية الاعتداء الجنسي.

وقد انطلقت مبادرات بالتعاون مع أوساط الصناعة لمنع تسريب العقاقير واستخدامها لتيسير ارتكاب الجريمة مع الحيلولة، في الوقت ذاته، دون أن يؤثر ذلك سلباً على توافر الأدوية للأغراض المشروعة. وهناك الكثير من الحكومات التي استحدثت تدابير مضادة لمعالجة هذه المشكلة عملاً بقرار لجنة المخدرات ٧/٥٣ الصادر في آذار/مارس ٢٠١٠. وتدعو الهيئة الحكومات والمجتمع الدولي وأوساط الصناعة إلى أن تستند إلى تلك الخطوات الأولى، وتحث الحكومات التي لم تتخذ أي إجراء بعد على أن تُبادر إلى ذلك.



الأمم المتحدة
دائرة الإعلام

For information – not an official document Zur Information – kein offizielles Dokument Pour information – document sans caractère officiel للعلم فقط – وثيقة غير رسمية

يحظر نشره قبل: ٢ آذار/مارس ٢٠١١
الساعة ١١/٠٠ بتوقيت وسط أوروبا

البيان الصحفي رقم ٨
Press Release No. 8

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تدعو إلى استمرار التيقُّظ وزيادة التعاون لكبح تسريب السلائف الكيميائية لصنع المخدرات على نحو غير مشروع

ذَكَرَت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات الحكومات، في تقريرها السنوي الصادر اليوم، بالحاجة إلى البقاء في حالة تيقُّظ من أجل استبانة ومعالجة الاتجاهات الجديدة في تسريب السلائف الكيميائية التي يُراد استخدامها في صنع المخدرات على نحو غير مشروع. وقد أظهرت الشبكات الإجرامية قُدرةً فائقة على التكيف من خلال تحويل أساليبها الترسيبية والإنتاجية للتحايل على تدابير المراقبة الأكثر صرامة التي اعتمدها الحكومات الوطنية.

ويُشير تقريرُ الهيئة لهذا العام إلى النتائج التي توصلت إليها والتي مفادها أن الشبكات الإجرامية تتَّجه على نحو متزايد إلى استخدام "المواد غير المجدولة"، أي المواد غير المشمولة بتدابير المراقبة، من أجل الالتفاف على الأطر الرقابية القائمة. وبالإضافة إلى استخدام المواد الجديدة، تلجأ تلك الجماعات الإجرامية أيضاً إلى استخدام مُشتقات المواد الخاضعة حالياً للمراقبة الدولية. وتصدياً لهذا التهديد، تُشجِّع الهيئةُ الحكومات على توسيع نطاق آليات رصد السلائف لتشمل بعض مشتقات تلك المواد وأشكالها الأخرى مثل مصادر المنتجات الطبيعية والأملاح. كما توصي الهيئة بأن تطلع الحكومات بانتظام على "القائمة المحدودة للمواد غير المجدولة الخاضعة لمراقبة دولية خاصة" التي أعدتها الهيئة وأن تُشرك أصحاب المصلحة مثل أوساط الصناعة الخاصة في وضع مدونة ممارسات طوعية بهدف منع تسريب السلائف.

ويتوقَّفُ نجاحُ التدابير العالمية لمراقبة المخدرات على قدرة الدول على التواصل الفعَّال مع الهيئة ومع بعضها البعض. ويؤكد التقرير السنوي لعام ٢٠١٠ من جديد على أهمية الاستخدام الفعلي من طرف الدول لنظام الإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر (نظام بن أونلاين) الذي استحدثته الهيئة من أجل إرسال الاستفسارات والردِّ عليها بهدف التحقق من مشروعية شحنات السلائف. ويلاحظُ التقريرُ أنه بينما شهد استخدام نظام (بن أونلاين) زيادة كبيرة، فإنَّ مستوى تسجيل الدول الأفريقية ما زال منخفضاً، وهو يحدُّ من قدرة تلك الدول على التسجيل في النظام واستخدامه دون إبطاء.

وتعوَّلُ الهيئةُ كثيراً، في إطار نهوضها بالولاية المنوطة بها، على تعاون الحكومات من خلال توفير تقديرات احتياجاتها المشروعة من السلائف الكيميائية. ومن أجل الوصول بجهود الهيئة إلى المستوى الأمثل ونجَّتْ إعاقه توفير المواد الكيميائية للأغراض المشروعة دونما داع، فإنَّ التقريرُ يُسلِّطُ الضوء على أهمية ضمان الحكومات لأن تتَّسم التقديرات التي تبلغها للهيئة بالدقة والحدّانة.



الأمم المتحدة
دائرة الإعلام

For information – not an official document Zur Information – kein offizielles Dokument Pour information – document sans caractère officiel وثيقة غير رسمية - العلم فقط

نبذة عن الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات هيئةٌ مستقلةٌ مسؤولةٌ عن رصد تنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة الدولية لمراقبة العقاقير. وقد أنشئت في عام ١٩٦٨ وفقاً للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١. وكانت هناك منظمات سالفة في إطار المعاهدات السابقة لمراقبة المخدرات، يرجع تاريخها إلى عهد عصبة الأمم.

عضويتها

تتألف الهيئة من ثلاثة عشر عضواً ينتخبهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي ويعملون بصفتهم الشخصية لا كممثلين لحكوماتهم.

وظائفها

يرد بيان وظائف الهيئة في المعاهدات التالية: الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١؛ واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨.

وتتعاون الهيئة مع الحكومات من أجل ضمان توافر إمدادات كافية من العقاقير للاستعمالات الطبية والعلمية، وضمان عدم تسريب العقاقير من المصادر المشروعة إلى القنوات غير المشروعة. وتحدد الهيئة مواطني الضعف في نظم المراقبة الوطنية والدولية، وتُسهم في تصحيح الاختلالات.

وللهيئة أمانة تُساعدُها على القيام بوظائفها ذات الصلة بالمعاهدات. وأمانة الهيئة، التي تتخذ من فيينا مقراً لها، هي كيان إداري تابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لكنها تخضع لإشراف الهيئة في جميع المسائل الموضوعية المتعلقة بممارسة الهيئة لصلاحياتها وأدائها لوظائفها عملاً بالاتفاقيات.

تقريرها السنوي

تصدر الهيئة تقريراً سنوياً عن أنشطتها يُقدّم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن طريق لجنة المخدرات. ويستعرض التقرير حالة مراقبة المخدرات في أجزاء مختلفة من العالم استعراضاً شاملاً. وتوسع الهيئة، كجهاز محايد، إلى استبانة الاتجاهات الخطيرة والتنبؤ بها، وتقدّم التدابير التي يلزم اتخاذها.